الاتجاهات النظرية في دراسة التنمر

أ/ شيماء حسنى محمد *

مستخلص

يهدف البحث الحالي إلي عرض الاتجاهات النظرية في تفسير ظاهرة التنمر، وذلك من خلال تحليل نتائج عدد من الدراسات والأبحاث. تم الاستعانة بالمنهج الثانوي، بالاعتماد علي تحليل عدد من التقارير والدراسات والبحوث العلمية الحديثة والمرتبطة بموضوع البحث، وتم التوصل إلي عدة استنتاجات أهمها:

يعد التنمر سلوكًا مكتسبًا، حيث يتعلمه الفرد من البيئة المحيطة به، كما تتنوع دوافع سلوك التنمر وميوله من شخص إلي آخر تبعًا لاختلاف العوامل الفردية، وتؤثر العوامل الاجتماعية بشكل مباشر في ممارسة سلوك التنمر داخل المجتمع، يزداد انتشار ظاهرة التنمر نتيجة التفاعل المستمر والاختلاط بأفراد يمارسون هذا السلوك ويرتبط سلوك التنمر بعوامل سيكولوجية داخلية لدي الفرد تؤثر في تبنيه لهذا النمط السلوكي، وعندما يتلقي الفرد تشجيعًا علي ممارسة التنمر دون التعرض لأي عقاب، فإن ذلك يسهم في تعزيز وانتشار هذا السلوك داخل المجتمع، وحين يكرس الفرد وقته وجهده لتحقيق أهدافه العلمية والعملية وممارسة هواياته، يكون بعيدًا عن ممارسة سلوك التنمر، إذا أدرك الفرد خطورة وعواقب سلوك التنمر علي حياته الشخصية والاجتماعية، فإنه سيمتنع عن ممارسته مستقبلًا، يُضاف إلي ذلك أن بعض الأفراد يشعرون بالمتعة واللذة أثناء ممارسة التنمر، مما يدفعهم إلي الاستمرار والتمادي فيه داخل المجتمع.

الكلمات المفتاحية: التنمر، الضحية (المتنمر عليه)، النظرية، المجتمع، الممارسة، السلوك.

*) باحثة بقسم علم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة المنيا.

The theoretical attitudes trends in studying the bullying.

Abstract

This Current research aims to identify the theoretical approaches in interpreting the phenomenon of bullying through an analysis of a number of some relevant studies and researches. The secondary analysis method was used for that aim which depends on analysis of some recent reports, scientific studies and researches that are closely related to the topic. The study reached several key extracts, the most one was that;

bullying is a learned behavior acquired by individuals from their surroundings environment. The motivations and tendencies behind bullying behavior vary from one person to another. according to individual differences. In addition, social factors play a direct role in influencing the practice of bullying with in society.

The spread of bullying behavior increased according to the continuing interactions with individuals who practice that behavior. We can say that bulling is also linked to internal psychological factors that influence individuals" adoption of that behavioral pattern. When an individual receives encouragement or reinforcement for engaging in bullying without facing any consequences, such that behavior contributes to reinforce and spread the behavior with society.

Moreover, when individuals devote their time and energy to achieve their academic and professional goals and engaging in the hobbies, they are less likely to engage in bullying so, if a person becomes aware of personal and social consequences of bullying, he is more likely to refrain from it in the future. On the other hand, some individuals find their pleasure in practice the bullying behavior which in turn drives them to persist and escalate this behavior within their communities.

Keywords: Bulling, Victim, Theory, Society, Practice, Behavior

مقدمة:

حظي موضوع التنمر (Bullying) باهتمام الكثير من الباحثين كل حسب تخصصه، حيث أصبح الشغل الشاغل لعلماء النفس والباحثين والمعلمين والآباء والأمهات في جميع أنحاء العالم. وقد وُصف بأنه جميع السلوكيات العدائية التي تنشأ من شخص "المتنمر" ضد شخص آخر "الضحية" قليل الحيلة، حيث لا يقوى علي المواجهة أو الدفاع عن النفس.

ويُعد التنمر شكلًا من أشكال المشكلات السلوكية التي لفتت انتباه التربويين وعلماء النفس مؤخرًا وتعالت أصواتهم بضرورة مواجهتها والحد منها في المجتمع. ويُعتبر التنمر ظاهرة اجتماعية تصاحب كافة المجتمعات، المتقدمة منها والنامية، ويصفه البعض بأنه سلوك اجتماعي مضاد للمجتمع ومخالف للقانون وثقافة المجتمع. ويوجد في كل المجتمعات مع اختلاف ملامحه من مجتمع لآخر. وتشير الدراسات والتقارير الدولية حول ظاهرة التنمر في مختلف دول العالم إلي ارتفاع معدلاته واتجاهه نحو الزيادة عامًا بعد عام. وبسبب التطور الهائل في وسائل الاتصال والانتقال، تطورت اشكال التنمر وأساليب ارتكابه (عبيب، ٢٠٢٢، ص٦٢٤).

وقد تؤدى ظاهرة التنمر الى إهدار وتدمير أشخاص أو جماعات إذا لم تعالج علي نحو صحيح. وتُعد مشكلة اجتماعية جسيمة تُصيب أبناءنا وتورطهم في اكتساب سلوكيات غير لائقة. قد يرجع السبب وراء هذه السلوكيات إلي الشخص نفسه، أو إلي أسرته، أو مدرسته، أو إلي البيئة المحيطة، فالإنسان كائن مكتسب لما حوله من سلوكيات وظواهر. الأمر الذي يصيب الأطفال أكثر من الشباب والكبار، ويصيب الذكور أكثر من الإناث. هذا بالإضافة إلي اعتبار التنمر ظاهرة إجرامية، نظرًا لما يمثله من سلوكيات غير مشروعة تتمثل في السب أو القذف أو الاعتداء المادي بكافة صوره، والتي في مجموعها تُشكل جرائم يُعاقب عليها القانون (الخبيزي، ٢٠٢٠، ص٦).

ولا يكاد يخلو مجتمع من التنمر، ويترتب عليه العديد من الآثار السلبية علي المستويين النفسي والاجتماعي لكل من الشخص المتنمر وأيضًا المتنمر به أو ما يُسمي ضحية التنمر (Bulling Victim). فالتنمر يرتبط بضعف التواصل الاجتماعي لدي ضحايا التنمر، كما أن المتنمرين يختلفون عن ضحايا التنمر في سمات الشخصية، لأن ميلهم الى السيطرة علي

الآخرين وأستخدام أساليب الانتقام المادي والمعنوي يُشعرهم بتقدير ذات مرتفع وقلق محدود علي حساب ضحاياهم (القطاوي، ٢٠١٧، ص٤٠٧).

ويُعد سلوك التنمر أحد سمات المجتمعات البشرية منذ القدم، وهو ظاهرة عامة يمارسها الأفراد بأساليب متعددة ومتنوعة. وهو موجود لدي أفراد الجنس البشري بأشكال مختلفة وبدرجات متفاوتة، ويظهر عندما تتوفر له الظروف المناسبة. ويُعرف التنمر بأنه شكل من أشكال العدوان يحدث عندما يتعرض طفل أو فرد ما بشكل مستمر إلي سلوك سلبي يسبب له الألم، ينتج عن عدم التكافؤ في القوي بين فردين يُسمي الاول متنمر والآخر ضحية. وقد يكون التنمر جسميًا أو لفظيًا أو انفعاليًا. وتكمن مشكلة التنمر في أن المتنمر لا يشعر بتعاطف مع الضحية، بل يُسيء فهم تصرفات الضحية، وبالتالي يري انه يدافع عن نفسه (عمارة ، ٢٠١٧، ص٥١٦).

إشكالية الدراسة:

يُعد التنمر في المجتمع من المشكلات الخطيرة التي تهدد الأمن المُجتمعي بأسره، لأنه يؤذي الأفراد والجماعات نفسيًا وجسديًا، ويؤدي إلي إشاعة الفوضي في المجتمع وعرقلة مسار الحياة الطبيعي للأفراد الذين يتعرضون للتنمر. ومع ذلك، فإن هذه الظاهرة لا تلقى اهتمامًا كافيًا من المعنيين فيما يخص انتشارها، وأسبابها، وأدوات تشخيصها، وسبل مواجهتها للحد منها ومعالجة أضرارها (عبدالله، ٢٠٢٣، ص٣٣٣).

كما أن النظريات التي عُنيت بتفسير التنمر محدودة وذلك نظرًا لحداثة ظاهرة التنمر، وقد تباينت الزوايا البحثية في تناولها، فعلماء النفس ركزوا علي الأبعاد السيكولوجية عند المتنمر والمتنمر عليه، في حين اهتم علماء الاجتماع بالبيئة الاجتماعية وتأثيرها في تبني أو مواجهة السلوك التنمري، وقد أولي القانونيون هذه الظاهرة اهتمامًا كبيرًا من حيث التشريعات القانونية والسياسات لحماية الفرد والمجتمع من سلوك التنمر، وتكثيف التعاون بشأن التبليغ عن حالات التنمر والتصدي لها ومواجهتها (قطب، ٢٠٢٢، ص٣٠٩:٣٠٨).

وقد أظهرت الدراسات الحديثة تزايد نسب التنمر في المجتمع. ففي ٢٠١٧، تحدث ١٠٠٠٠ شاب عن تجاربهم مع التنمر ووُجد أن ٥٤% منهم تعرضوا للتنمر. ومن هؤلاء، تعرض ٦% للتنمر بشكل يومى، و٩% تعرضوا له عدة مرات في الأسبوع، و ٥% تعرضوا له أسبوعياً، و ٣% تعرضوا له ليليًا، و٤% تعرضوا له شهريًا، و٤% تعرضوا له فصليًا (كل ترم)، و٥%

تعرضوا له مرة كل ستة أشهر، و٥% تعرضوا له مرة واحدة في السنة (المجلة العربية، ٢٠٢٠، ص٦٧).

ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في التعرف علي مدي التباين بين التوجه العام والتوجهات النظرية لتفسير سلوك التنمر.

التساؤل الرئيسي: ما هي الاتجاهات النظرية في تفسير ظاهرة التنمر؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية:

١- ماهي أهم النظريات المفسرة للتنمر؟
٢- ما هي أوجه الاختلاف والتشابه بين النظريات في تفسير ظاهرة التنمر؟

الأهداف:

الهدف الرئيسي: عرض وتحليل الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة التنمر.

الأهداف الفرعية تتمثل في:

١- عرض وتحليل الاتجاهات النظريات المفسرة لظاهرة التنمر.
٢- التعرف علي أوجه الاختلاف والتشابه بين النظريات في تفسير ظاهرة التنمر.

منهجية الدراسة:

تقوم منهجية الدراسة علي فكرة الإطار العلمي، والاعتماد علي المنهج الثانوى، بالاعتماد علي تحليل عدد من التقارير والدراسات والبحوث العلمية الحديثة والمرتبطة بموضوع البحث، بهدف وصف الظاهرة وشرحها وتحليلها وتفسيرها، بهدف الوصول الى استخلاصات واقتراح الحلول والتوصيات.

أهمية الدراسة:

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من تناولها لظاهرة اجتماعية خطيرة ومهمة وهي التنمر. تنبع أهمية دراستها من نسب انتشارها وخطورتها، والآثار السلبية الواقعة علي ضحايا التنمر، فقد تنعكس آثار التنمر علي الأفراد، وبالتالي علي المجتمع، بنتائج خطيرة.

- التعرف علي التوجهات النظرية التي فسرت ظاهرة التنمر والاستفادة منها، وذلك من خلال تحليل وتوظيف النظريات لظاهرة التنمر.
- إلقاء الضوء علي الإتجاهات النظرية التي لم تلق الاهتمام والبحث من خلال دراسة التوجهات النظرية لتفسير ظاهرة التنمر.

الدراسات السابقة:

١) هدفت دراسة Frisen (2007) إلى معرفة لماذا يقوم المراهقون بالتنمر؟ وكيف يمكن إيقاف التنمر لديهم، واستخدم الباحث المنهج الاستطلاعي، وتم الاعتماد علي اداة الاستبيان، وتكونت عينة الدراسة من (١١٩) طالبا بالمدرسة الثانوية في غوتنبرغ في السويد، وتوصلت الدراسة الي نتائج من أهمها أن (٣٩%) منهم قد تعرضوا للتنمر خلال سنوات الدراسة، وأنهم يقومون بالتنمر عندما يكون الضحايا مختلفين عنهم ولهم سمات مختلفة، وغالبا ما يكون سبب تعرض هؤلاء للتنمر انخفاض في مستوى تقدير الذات، كما ذكرت عينة الدراسة أنه من الممكن وقف التنمر بحدوث تغيرات في سلوكيات الضحية، وأن تقف الضحية في وجه المتنمر بقوة.

٢) بينما هدفت دراسة مهيدات (٢٠١٤) إلى الكشف عن ممارسة سلوكيات التنمر لدي العاملين في كل من كلية اربد الجامعية، وكلية توليدو، والتعرف إلى العوامل المسببة، والتي تم تحديدها في هذه الدراسة بالثقافة المؤسسية، وردود فعل الإدارة، وصفات المستهدفين (الضحايا)، وصفات المتنمرين، واستخدم الباحث في هذه الدراسة منهج دراسة الحالة، وتم الاعتماد علي اداة الاستبانة، وتوصلت الدراسة الي نتائج من أهمها أن مستوى ممارسة العاملين في كلية إربد لسلوكيات التنمر عال وفي كلية توليدو معتدلا، وأن درجة موافقة العاملين على العوامل المرتبطة بسلوكيات التنمر جاء عاليا في كلية اربد ومعتدلا في كلية توليدو وأن هناك ارتباطا دالا إحصائيا بين سلوكيات التنمر والعوامل التي تم تحديدها في الدراسة، وذلك في الكليتين مجال الدراسة.

٣) وهدفت دراسة العجيل (٢٠٢٤) إلي تناول جريمة التنمر من خلال تبيان ماهيتها وما تمثله من خطورة، وتحليل الاتجاهات التشريعية في التصدي لها للوقوف علي أوجه القصور في هذه الاتجاهات وإبراز الجانب الايجابي لها، كما هدفت الدراسة إلي توضيح طبيعة المسؤولية الجنائية للمتنمر والنصوص الجنائية التي تواجه جرائمه

والعقوبات والتدابير التي توقع عليه. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد علي اداة الاستبيان، وتكونت عينة الدراسة من (٢٨٧) متنمراً، وتوصلت الدراسة الي نتائج من أهمها إن التنمر متأتي من اختلال القوى النفسية للجاني، وهذا الاختلال هو ما يدفعه إلي الاعتداء علي المجني عليه بالأقوال أو الأفعال العدائية المتكررة الهادفة إلي إلحاق الأذى بالمجني عليه، يترتب علي جريمة التنمر أثار نفسية جسيمة علي المجني عليه نتيجة شعوره بالضعف وعدم القدرة علي رد هذا السلوك المشين ووضعه موضع السخرية، مما قد يدفعه إلي العزلة الاجتماعية وفى بعض الحالات، قد يدفع التنمر المجني عليه إلي الانتحار، جرّم الإسلام كل اشكال الاعتداء والتنمر، ووضع المبادئ التي من خلالها تعالج هذه الظاهرة المشينة، حيث يقوم منهج الإسلام علي المساواة بين جميع أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات. وتوصلت الدراسة الى تعدد أسباب التنمر، أسباب شخصية أو أسرية أو اجتماعية، وهو ما يستلزم دراسة هذه الأسباب وإيجاد وسائل لمعالجتها .

٤) وسعت دراسة الخبيزي (٢٠٢٠) إلي بيان مفهوم التنمر، وعرضت مفهوماً جامعاً مانعاً، وتناولت خصائص التنمر بوصفه ظاهرة اجتماعية، ومن ثم بيان أشكاله، وحجم الظاهرة من خلال الإحصائيات التي أوردها الباحث، وبيان الأسباب التي أدت إلي انتشارها، والآثار التي رتبتها ظاهرة التنمر كظاهرة إجرامية علي سلوكيات الأفراد في نطاق المجتمع الكويتي. وعرضت الدراسة العديد من الحلول والمقترحات والتي من شأنها القضاء علي ظاهرة التنمر، أو علي الأقل التخفيف من حدتها وأثارها الوخيمة التي أطاحت بالمجتمعات وأفقدتها توازنها، واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد في هذه الدراسة علي اداة الاستبيان، وتكونت عينة الدراسة من (٩٨) متنمراً وتوصلت الدراسة الي نتائج من أهمها أن التنمر ظاهرة إجرامية لا تعرف سناً معيناً ولا مجتمعاً معيناً فهي ظاهرة مطلقة، أن التنمر ظاهرة اجتماعية ذات أنواع متعددة وصور وأشكال مختلفة، تحدث صدعاً نفسياً ليس لدي المتنمر والضحية فقط، بل علي أسرهم وأصدقائهم أيضاً مما يجعل اللجوء للطبيب النفسي أمراً واجباً. وأكدت الدراسة أن الأسرة والمدرسة هي البيئة الأساسية التي من

شأنها إما وقوع التنمر أو عدم وقوعه نظراً لما تزرعه الأسرة والمدرسة من تعاليم وقيم داخل الأشخاص تحول وحدوث سلوكيات التنمر.

٥) وهدفت دراسة دهشان (٢٠٢٤) إلي مواجهة جريمة التنمر من خلال عدة أساليب، من بينها إيجاد نظام قانوني فعال يضمن حماية الأفراد من السلوك العدائي والمهين، الردع حيث تسعي هذه السياسة إلي تقديم رسالة واضحة بأن التنمر سلوك غير مقبول اجتماعياً ويترتب عليه عقوبات قانونية، التوعية والتثقيف حيث تركز السياسة القانونية أيضاً علي نشر الوعي حول خطورة التنمر وتأثيراته السلبية علي الضحايا، تقديم الدعم والحماية للضحايا من خلال توفير آليات قانونية ودعم نفسي واجتماعي لهم، تعزيز دور القضاء والشرطة في التعامل مع هذه الجرائم بفاعلية. استخدم الباحث المنهج المقارن، وتم الاعتماد علي اداة الاستدلال، وتكونت عينة الدراسة من (٣٧٦) متنمراً. توصلت الدراسة الي نتائج من أهمها تعدد صور وأشكال التنمر منها الجسدية، اللفظية، النفسية، والإلكترونية، وصنفت التنمر إلي نوعين أساسيين التقليدي والحديث (الإلكتروني)، وقارنت الدراسة بين موقف كل من التشريع المصرى والفرنسي تجاه التنمر، المشرع المصري اعتبر جريمة التنمر جنحة وأقر لها عقوبات متمثلة في عقوبة علي الجريمة في صورتها البسيطة وعقوبة مشددة في حالة توافر ظروف معينة وعقوبة أكثر تشديدا في حالة الموت، جريمة التنمر طبقاً للقانون المصري لا تتطلب تكرار للسلوك حيث يشكل السلوك جريمة تنمر بمجرد صدور سلوك التنمر وتحقيقه النتيجة الإجرامية والمتمثلة في إلحاق الأذي بالغير، علي عكس المشرع الفرنسي الذي اشترط تكرار السلوك لوقوع الجريمة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق يتضح أن أغلبية الدراسات هدفت إلى معرفة سلوك التنمر وأشكاله ومدي انتشاره وتأثيره علي الضحية، كما ركزت بعض الدراسات علي مواجهة التنمر من خلال نظام قانوني فعال يضمن حماية الأفراد من السلوك العدائي والمهين، في حين ركزت الدراسة الراهنة علي عرض وتحليل الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة التنمر، كما استخدمت الكثير من الدراسات المنهج الوصفي التحليلي، واداة استبيان في حين ركزت الدراسة الراهنة علي منهج التحليل الثانوى.

المفاهيم:

مفهوم التنمر Bullying:

كما ورد في معجم المعاني "الجامع" كلمة تنمر، تنمرًا، فهو متنمر، والمفعول منها متنمر له، وتعني "تنمر الشخص"، أي غضب وساء خلقه، وصار كالنمر الغاضب. وقد يقال "تنمر" بمعني شُبه بالنمر في لونه أو طبعه، و"تنمر لفلان" تنكر له وأوعده. كما يستخدم "تنمر" بمعني مدد في صوته عند الوعيد (أميطوش، ٢٠٢٠، ص ١٤٣).

ويعرف قاموس وبستر (Webster, 1991) التنمر بأنه القيام بتهديد شخص أضعف وإكراهه علي فعل شئ لا يريده (غريب، ٢٠١٨، ص ٢١).

ويُعرف التنمر بأنه شكل من أشكال الإساءة للآخرين، ويحدث عندما يستخدم فرد أو مجموعة (المتنمر أو المتنمرين) قوتهم في الاعتداء علي فرد أو مجموعة (الضحية أو الضحايا) بأشكال مختلفة. من هذه الأشكال: الجسدي، اللفظي، النفسي، الاجتماعي، الجنسي، الإلكتروني، الكتابي، الديني، العنصري (السلالي)، أو الاعتداء حتي علي ذوي الإعاقة، فالمتنمر يتعمد إيذاء شخص ما بشكل متكرر، أي أن المتنمر غالبًا ما يستهدف إيذاء نفس الضحية لعدة مرات، وعادة ما ينطوي ذلك علي عدم توازن القوي، حيث يختار المتنمر الضحية الأقل منه قوة (إسماعيل، ٢٠١٠ ، ص ١٤٣).

إنه شكل من أشكال العدوان حيث لا يوجد فيه توازن للقوة بين المتنمر والضحية، ودائمًا ما يكون المتنمر أقوى من الضحية. وقد يكون التنمر جسديًا أو لفظيًا أو نفسيًا ويمكن أن يكون مباشرًا أو غير مباشر (Debra, 2000 , P 4).

ويُعرف التنمر علي أنه إساءة استخدام نظام للسلطة. وعلى الرغم من أن كل أنواع التنمر عدوانية (أي أنها سلوك يهدف إلى إلحاق الأذى)، إلا أنه ليست كل أشكال العدوان تُعتبر تنمرًا. كما أن التنمر هو أحد تصنيفات العدوان الذي يتصف بالقصد والتكرار واختلال توازن القوى (Tracy , 2021 , P 2).

المفهوم الإجرائي للتنمر:

يُعرف التنمر بأنه تكرار ممارسة المضايقات وبعض السلوكيات المتعمدة بشكل مباشر أو غير مباشر، كالتهديد أو التوبيخ أو الابتزاز أو التشهير من قبل شخص أو جماعة تجاه شخص آخر أو جماعة أضعف منه، بهدف السيطرة والهيمنة عليه واكتساب قوة أو مكانة أو مكاسب مادية أو معنوية.

مفهوم ضحايا التنمر Bullying Victims

الضحايا لغة: جمع ضحية، مجني عليه، برئ يموت ظلما.(عمر، ٢٠٠٨، ص ١٣٥٠)

ضحايا التنمر اصطلاحاً هم أولئك الأفراد الذين يكافئون المتنمرين، مادياً ونفاعلياً، وذلك عن طريق عدم قدرتهم علي الدفاع عن أنفسهم بسهولة، فضلاً عن ضعف مهاراتهم الاجتماعية.(خليل، ٢٠١٨، ص ١٣٦) . والضحية هو الشخص المستهدف لسلوكيات التنمر بأشكاله المختلفة، في استسلام وخضوع بشكل متكرر.(أبو زيد، ٢٠١٤، ص ١٢٣) . ويعرف أيضاً الضحية بأنه ذلك الفرد الذي لا يستطيع الدفاع عن نفسه ويتعرض إلي الإيذاء البدني واللفظي من قبل المتنمر (المشاغب) ويعاني من العزلة والخوف والقلق وتدني تقدير الذات .(Newman , 2010, P6)

وهم الأفراد الذين يتعرضون لمضايقات مستمرة ومتكررة، واعتداءات وتهديدات جسمية ولفظية من نظرائهم الأقوي بنية، وتحرش لا ينقطع من خلال الإغاظة وإطلاق أسماء سيئة ونشر الإشاعات.(محمد، ٢٠٢٢، ص ٧).

التعريف الإجرائي لضحايا التنمر

هو الفرد الذي يتعرض للأذي المتعمد والمتكرر من قبل متنمر أو مجموعة من المتنمرين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وغالباً ما يُعزز هذا السلوك لدي المتنمرين بسبب عدم دفاع الضحية عن نفسه أو تنازله عن بعض ممتلكاته خوفاً من نكرار الإيذاء، مما يعكس حالة من الضعف أو قلة الثقة بالنفس.

لقد قامت العديد من النظريات في محاولة تفسير ظاهرة التنمر وقد اختلفت تفسيراتها تبعًا لاختلاف العلماء ومن أهم هذه النظريات:

نظرية الارتباط الفارقى لسيزرلاند:

تتدرج نظرية الارتباط الفارقي لسيزرلاند تحت فئة النظريات النفسية الاجتماعية المفسرة للسلوك المنحرف، فهي تضع في اعتبارها الاتجاه النفسي والاتجاه الاجتماعي، محاولة بذلك تحقيق التوازن بين العوامل الفردية والعوامل الاجتماعية عند دراسة السلوك المنحرف، وتنظر النظريات النفسية الاجتماعية إلي الشخصية الإنسانية باعتبارها المتغير الوسيط الذي يكشف عن جوانب البناء الاجتماعي، وما يباشره من أثر في الشخصية الإنسانية، وانعكاس ذلك الأثر علي ما يقوم به الفرد من أفعال، وما يتسم به من خصائص وسمات، فنظرية الارتباط الفارقي تذهب إلي أن الشخص المجرم إنسان عادي وسوي، سواء من حيث النمط الجسماني أو العقلي، أو نمط الشخصية، وأن لديه نفس الدوافع التي تؤثر في سلوك الشخص السوي من حيث فكرته عن الصواب والخطأ، كما أنه قد يعيش في مجتمع مفكك يميل إلي خلق الانحراف بين أفراده، فمناطق الجريمة والانحراف تسودها القيم التقليدية، والقيم الاجرامية معًا، (محمد الجوهري ،١٩٩٩ ، ص١٢٣:١٢٤) حيث اعتمد في تفسيره للانحراف علي فكرة الثقافة الفرعية والناتجة عن الحراك الاجتماعي وأدوار المهاجرين وغيرها، وصراع القيم هو جزء من التنظيم التفاضلي الذي يتعلم الفرد من خلاله الإجرام، ولقد انطلق "أدوينه سيزرلاند" من نظرية "جبرائيل تارد" في التقليد، التي تعتقد بأن الأفراد يتعلمون بعض الأنماط السلوكية الجانحة أو الإجرامية من خلال عملية تقليد لا تختلف في طبيعتها عن تعلم أي مهنة أو حرفة أخري، يتعلمها الإنسان من خلال اختلاطه بالآخرين وتقليده لهم، سوي أنها لا تتم بشكل آلي لأنها عملية نفسية اجتماعية، ومما لا شك فيه أن "سيزرلاند" قد طور منهجية هذه النظرية وفسر بشكل علمي واضح كيفية انتقال السلوك الإجرامي عن طريق التعلم والاختلاط بالمجرمين وتعد هذه النظرية إضافة، أثرت علم الاجتماع وأغنت مباحثه، وبخاصة في مجال الانحراف والسلوك الإجرامي، لكونها بنيت علي تحليل نفسي اجتماعي لطبيعة بيئة الجماعة وأثرها علي سلوك أفرادها(عبد الباقي، ٢٠١٥، ص٧٩:٨٢)، إن نظرية الارتباط الفارقي هي أطروحة "سيزرلاند" الأكثر شهرة حول الإجرام، واعترف "سيزرلاند" بالطبيعة التراكمية للنظرية العلمية وكان أكثر تعمقاً في منهجه لبناء النظرية، إن مفهوم هذا العلم موجود في الكثير من كتاباته. وكان علم الإجرام بالنسبة "لسيزرلاند" علماً ناشئاً، وبالتالي كان التركيز علي ظاهرة الإجرام أمراً مهماً، فإن نظريته عن التنظيم الاجتماعي التفاضلي كانت حاسمة لنظريته الشاملة عن الجريمة علي الرغم من أنها كانت أقل تطوراً، وتظل

نظرية الارتباط الفارقي نظرية متميزة بذاتها لم تتغير منذ إصدار "سيزرلاند" الاخير للنظرية قبل وفاته (Kristopher, 2010 , p 19)، وينطلق "سيزرلاند" في نظريته الارتباط الفارقي من عدد من الفرضيات:

أولاً: السلوك الإجرامي يُكتسب بالتعلم ولا ينتقل بالوراثة، فالفرد الذي لم يتم تدريبه علي الجريمة لا يبتدع سلوكا إجراميا من نفسه، مثله مثل الفرد الذي لم يتعلم الميكانيكا فإنه لا يستطيع أن يقوم باختراعات ميكانيكية.

ثانياً: تتم عملية تعلم السلوك الإجرامي من خلال الاتصال الاجتماعي أو بالتداخل والتفاعل بين الفرد وأشخاص آخرين وهذا الاتصال قد يكون بالقول (أي بتبادل الحديث) كما يمكن أيضا أن يكون بالإشارات والحركات.

ثالثاً: يحدث الجرم الأساسي من تعلم السلوك الإجرامي في نطاق الجماعات التي تقوم بين أعضائها علاقات ودية متينة، أي أن تعلم السلوك الإجرامي يتم من خلال الاتصالات الشخصية بين أفراد علي درجة كبيرة من الود والمصداقية، وهذا يعني أن أجهزة الاتصال غير الشخصية كالسينما والصحف وغيرها من وسائل الاتصال العامة هي وسائل ثانوية، تلعب دورا قليل الأهمية في تكوين السلوك الإجرامي.

رابعاً: تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي:

- فن ارتكاب الجريمة (أي التحضير والتخطيط، وطرق ارتكابها ووسائل إخفائها) الذي يكون أحيانا في غاية التعقيد، ويكون أحيانا أخري في منتهي البساطة.
- الاتجاهات الخاصة والدوافع والميول التي تقود الفرد إلي الجريمة، وإلي التصرفات الإجرامية، وإلي التبريرات التي تعطي لهذه التصرفات.

خامساً: تتم عملية تعلم الاتجاه الخاص والدوافع والميول من الأشخاص الذين يحيطون بالفرد وكذلك نظرتهم إلي النصوص القانونية باعتبارها مناسبة أو غير مناسبة، فقد يحاط الفرد في المجتمع بقوي إيجابية معادية للجريمة، أي بأشخاص يرون في القانون قواعد ينبغي مراعاتها، وقد يحاط علي العكس من ذلك بقوي سلبية مؤيدة للجريمة، أي بأشخاص لا يرون لزوم مراعاة نصوص القانون ومن ثم يحبذون انتهاكها، والفرق في كلتا الحالتين يُتعلم ممن يختلط بهم.

سادساً: ينحرف الفرد حين ترجح لديه كفة الأراء التي تحبذ مخالفة القانون علي كفة الآراء التي تحبذ مراعاة قواعده، وهذا هو مبدأ الارتباط الفارقي، فهو يضع الاختلاط بالأنماط الإجرامية في كفة، والاختلاط بالأنماط المعادية للإجرام في كفة أخري، ويصبح الفرد أقرب إلي الجريمة كلما توثقت علاقته بالأنماط الإجرامية من جهة، وازدادت عزلته عن الأنماط المعادية للإجرام من جهة أخري، أي أن الفرد يتشرب الثقافة المحيطة به، ويتأثر بها ما لم يجد حوله نماذج أخري تدخل في صراع مع هذه الثقافة، وفي هذه القضية لا يهمل "سيزرلاند" الإشارة إلي العلاقات المحايدة أي تجارب الفرد الحيادية كممارسة الهوايات والقيام ببعض أنواع النشاطات اليومية، فهذه العلاقات ليس لها تأثير إيجابي أو سلبي علي تكوين السلوك الإجرامي، لكن وجودها ضروري في نطاق الوقاية من الجريمة لإشغال الفرد وخاصة في أوقات الفراغ بنشاطات تصرفه عن الاختلاط بالقوي السالبة في المجتمع.

سابعاً: تعمل العلاقة بالسلوك الإجرامي أو بالسلوك المعادي للإجرام تفاضليا، أي أن هذه العلاقة ذات تأثير نسبي يختلف باختلاف أربع عمليات هي: التكرار والاستمرارية والأسبقية والعمق؛ فالتكرار يعني التعرض أكثر من مرة واحدة، والاستمرارية تعني الاتصال مدة من الزمن طويلة نسبيا، فكلما تكرر الاتصال بالأنماط السلوكية وطالت مدته، كلما كانت الاستجابة لهذه الأنماط كبيرة، أما الأسبقية فيقصد بها أقدمية تعلم أي السلوكيين فكلما كان تعلم السلوك في الطفولة المبكرة يرسخ في النفس وقد يستمر مدي الحياة، وأما العمق فيتعلق بعدة أمور منها مكانة وأهمية النمط الذي يتعلم الفرد منه السلوك (أب أو أستاذ أو رئيس أو قائد) ورد الفعل العاطفي الذي تحدثه لديه علاقته بهذا النمط .

ثامناً: تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الاختلاط بالأنماط الإجرامية، كل الآليات (الميكانيزمات) التي يتضمنها أي تعليم آخر.

تاسعاً: يعبر السلوك الإجرامي عن حاجات وقيم عامة، ومع ذلك فإنه لا يفسر بهذه الحاجات والقيم لأن السلوك السوي هو أيضا تعبير عن نفس الحاجات والقيم، فاللص يسرق عادة للحصول علي المال، أما العامل فإنه يعمل عملا شريفا من أجل الحصول عليه.

هذه هي القضايا التسع التي ضمنها "سيزرلاند" نفسه (محمود عبدالرشيد،٢٠١٤، ص ٢٢٢:٢٢٦)، إن التفسير العلمي للجريمة والسلوك الإجرامي، حسب "سيزرلاند" وتلميذه كريسي، يمكن صياغته وفهمه باعتماد طريقتين:

-الأولي علي ضوء العمليات التي تحدث لحظة حدوث (أثناء حدوث) الجريمة.

-الثانية علي ضوء التاريخ التطوري للشخص المجرم.

وعلي هذا الأساس قدم "سيزرلاند" وكريسي كلا من التفسير الميكانيكي الموقفي (الموضوعي) أو ما أسماه "بالموقف لحظة حدوث الجريمة، والتفسير التطوري للشخصية الإجرامية، أو تأثير التطور الأوّلي في حياة الفرد المجرم (ومنها انطلق لاعتماد نظريته المعروفة باسم الارتباط الفارقي).

إن المخالطة (وما ينشأ عنها من تعلم السلوك والتدريب عليه) قد تفسر صنفاً معيناً من صنوف الجرائم، إلا أنها تعجز عن تفسير صنوف أخري، فهناك جرائم الأحداث التي يرتكبها الشخص في سن مبكرة دون أن يحظي بعد بفرص المخالطة وإمكانية تعلم السلوك الإجرامي أو التدريب عليه، كما أن المخالطة لا تصلح لتفسير طائفة الجرائم العاطفية أو الانفعالية، وهي جرائم تحدث استجابة لمؤثرات انفعالية عارضة، ولا ترتبط في ذلك بتعلم سابق أو تدريب علي ارتكابها، وهذه الانتقادات المتعددة والمتنوعة، لا تُنقص من القيمة العلمية لهذه النظرية، بل تؤكد أهمية الفروض التي وضعها هذا العالم في محاولة تفسيره للسلوك الإجرامي والانحرافي، كما أن التعديلات والإضافات التي أدخلها تلاميذه وأتباع العالم "سيزرلاند" علي نظريته زادتها اليوم من القوة العلمية والتفسيرية للجريمة والانحراف (جمال ، ٢٠١٤ ، ص، ٣٣٠)، وتوضح نظرية الارتباط الفارقي الطريقة التي يتعلم بها الأفراد القيم والدوافع والتقنيات والمواقف اللازمة لارتكاب السلوكيات الإجرامية، وذلك من خلال التفاعل مع الآخرين المهمين(الاصدقاء، الأقارب، زملاء العمل، زملاء الدراسة، وما إلي ذلك)، كما ابتكر عالم الجريمة "إدوينه سيزرلاند" ما يعرف حالياً باسم نظرية الارتباط الفارقي في عام (١٩٤٠)، كما تم تحديد الجذور التاريخية للنظرية ومساهمتها في الفهم الاساسي في علم الجريمة وكيفية تعلم الأفراد لارتكاب الجريمة، علي النحو التالي (من المهم أن نلاحظ أن نظرية الارتباط الفارقي لا تهدف بأي حال من الأحوال إلي وصف سبب ارتكاب الأفراد الجريمة)، وفي دراسة مبكرة لجريمة ذوي الياقات البيضاء، وبعد عدة سنوات في عام (١٩٤٧)، وسع سيزرلاند تعريفه الأصلي ل"الارتباط الفارقي" والذي يستخدم فقط لشرح جرائم

جنائية محددة للعاملين في ذلك الوقت، ليشمل تسع أنماط، هذا من شأنه أن يخدم علي حد سواء في شرح عمليات وآليات نظرية الارتباط الفارقي بشكل كامل من حيث صلتها بالسلوك الإجرامي وتشكيل جوهر النظرية التي لا تزال مستخدمة علي نطاق واسع، ومقبولة، ومرجعية يستشهد بها اليوم_(Jason, 2016 , P 1:2) ومن هذا المنطلق حاولت النظرية شرح تطور التفكير الإجرامي، وتشير إلي إن المواقف الإجرامية هي نتيجة إرتباط الفرد بأفراد آخرين مجرمين الذين يمتلكون بالفعل أنماط التفكير والمواقف الإجرامية، ويقترح "سيزرلاند" بإن تكون هذه الارتباطات بمثابة السبب الأساسي للسلوك الإجرامي، كما تقترح الرابطة التفاضلية أنه يتعلم الفرد المواقف والقيم والتقنيات والدوافع الخاصة بالسلوك الإجرامي من خلال التفاعل مع الآخرين، ويركز "سيزرلاند" بشكل خاص علي كيفية تعلم الأفراد ان يصبحوا مجرمين بدلاً من سبب تحولهم إلي مجرمين، وأين تتم العملية الإجرامية التي من خلالها يتعلم الفرد سلوكيات معينة، ولماذا يمتلك الفرد العوامل والاستدلالات التحفيزية للانخراط الفعلي في هذه السلوكيات، وتفترض الرابطة التفاضلية أن الفرد سوف ينخرط في نشاط إجرامي عندما يتجاوز ميزان التعاريف الخاصة بمخالفة القانون علي تلك الخاصة بالالتزام بالقانون (Quinton, 2018 , p 4:5)، كما يتضح من تلك القضايا "لسيزرلاند" هناك نقطتين لابد من توضحيهما:

- أولاً سيتم تطوير التعلم وتغييره بمرور الوقت، وهذا يعني أنه بدلاً من حدوثها لمرة واحدة فهي عملية مستمرة، وهذا يعني أن التعريفات بجماعات الأقران ووسائل الاتصال قد لا تكون مستقرة خلال التطور.
- ثانياً اعتقد "سيزرلاند" أن معظم التعلم حدث من خلال اتصاله بالآخرين والأكثر بالأقران الحميمين، ومع ذلك كانت عملية التعلم "لسيزرلاند" كياناً معقداً، ويمكن أن تكون إحدي وسائل اكتساب المعرفة فاعلاً يتخلي عن السلوك الإجرامي من أقرانه ذوي الميول الإجرامية أو علي العكس من ذلك، ممثل يتعلم سلوكاً مطابقاً من أقران مطابقين. وقد لاقت نظرية الارتباط الفارقي "لسيزرلاند" قبولاً جيداً من قبل العلماء، وقد أدي ذلك إلي العديد من الأدوار المهمة في علم الإجرام حيث:

أولاً: ساعدت النظرية علم الإجرام علي الظهور كمجال علمي متميز.

ثانياً: لعبت أيضاً دوراً حامساً في وضع النظرية في مركز تفسير للجريمة.

ثالثاً: أظهرت للميدان الشكل الذي ستبدو عليه مثل نظرية الجريمة(John, 2013, P20:22) .

كما أن نظرية "سيزرلاند١٩٤٧" تفترض أن السلوكيات الإجرامية يتم تعلمها بطريقة مشابهة للسلوكيات الملتزمة بالقانون، فجادل "سيزرلاند"(١٩٤٧) بأن الأفراد يكونون أكثر عرضة للانخراط في السلوكيات المنحرفة والمعادية للمجتمع عندما يرتبطون بأقرانهم المنحرفين أو الأباء المنحرفين من خلال الارتباط بالاشخاص المقربين (أي الوالدين والأصدقاء) الذين يظهرون سلوكيات معادية للمجتمع أو لديهم مواقف غير مناسبة للقوانين، كما يتم تعلم الفرد فن ارتكاب السلوكيات المنحرفة أو الإجرامية بالإضافة إلي الدوافع والمواقف التي تعمل علي تعزيز السلوكيات الإجرامية والمعادية للمجتمع، فجادل "سيزرلاند" أيضاً بأن تأثيرات الارتباطات علي الأفراد تختلف باختلاف التكرار والمدة والأولوية والعمق، فهناك أدلة كثيرة علي التأثير الإجرامي القوي للارتباط مع الأقران الجانحين علي الجنوح والجريمة، كما أظهرت الأبحاث باستمرار أن الأحداث الذين يرتبطون بأقرانهم الجانحين هم أكثر عرضة للانخراط في السلوكيات المعادية للمجتمع والجانحة. (Byongook Moon , 2011, p 853,854)

ويتضح من العرض السابق أن هذه النظرية تخدم البحث في أن التنمر هو سلوك يكتسب بالتعلم ولا ينتقل بالوراثة وذلك من خلال الاتصال والتعامل الاجتماعي أو بالتداخل والتفاعل بين الفرد وأشخاص آخرين يمارسون التنمر بأشكاله، وأيضا يكتسب التنمر في نطاق الجماعات والأقارب التي تقوم بين أعضائها علاقات ودية متينة أي ان تعلم التنمر يتم من خلال الاتصالات الشخصية بين أفراد علي درجة كبيرة من الود والمصداقية، وهذا يعني أن أجهزة الاتصال غير الشخصية كالسينما والأعلام ووسائل الانترنت وغيرها من وسائل الاتصال العامة هي وسائل ثانوية تلعب دور قليل الأهمية في تعلم التنمر، ويتم تعلم أساليب التنمر من الاشخاص الذين يحيطون بالفرد وكذلك نظرتهم الي النصوص القانونية باعتبارها مناسبة أو غير مناسبة، فقد يحاط الفرد في المجتمع بقوي إيجابية معادية للتنمر، أي أنهم أشخاص يرون في القوانين قواعد ينبغي مراعتها، وقد يحاط علي العكس من ذلك بقوي سلبية مؤيدة للتنمر، أي أنهم أشخاص لا يرون لزوم مراعاة نصوص قانونية ومن ثم يحبذون انتهاكها، والفرق في كلتا الحالتين يتعلم ممن يختلط به، كما أن الفرد يكتسب التنمر عندما ترجح لديه كافة الأراء التي تحبذ مخالفة القانون علي كافة الآراء التي تحبذ مراعاة قواعده وهذا هو مبدأ الاختلاط الفارقي ويصبح الفرد أقرب الي التنمر كلما توثقت علاقته بالمتنمرين من جهة، وازدادت عزلته عن الغير متنمرين من

جهة آخري، كما ان العلاقة بين المتنمر والغير متنمر ذات تأثير نسبي يختلف باختلاف اربع عمليات وهي التكرار والاستمرارية والأسبقية والعمق، فتكرار التنمر يعني التعرض للتنمر أكثر من مرة واحدة، والاستمرارية: تعني حدوث التنمر علي مدة من الزمن طويلة نسبياً، فكلما تكرر التنمر بأشكاله وزادت مدته، كلما كانت الاستجابة لهذه الاشكال كبيرة، أما الأسبقية: فيقصد بها أقدمية تعلم التنمر أي ان تعلم الطفل لسلوك التنمر منذ صغره فهذا يرسخ في نفس الطفل حتي الكبر وقد يستمر معه الي مدي الحياة، أما العمق: فيتعلق بعدة أمور منها مكانة وأهمية المتنمر الذي يتعلمه منه الغير متنمر مثل (الأب أو الاستاذ أو القائد)، ويتم تعلم التنمر عن طريق الاختلاط بالمتنمرين، ويعبر التنمر عن الحصول علي السلطة والمكانة بين الاخرين في حين انه يمكن تحقيق ما يريده بالتعامل السوي.

"اميل دوركايم" والإطار النظري لتفسير الانحراف:

أسس اميل دوركايم لنظرية تجمع بين السلوكيات الإجرامية والبنية الاجتماعية، وإذا كان دوركايم قد تحدث كثيراً عن الجريمة وفسرها باللامعيارية، فإنه لم ينجز أبدا دراسة سوسيولوجية دقيقة حول الجريمة، إن اهتمامه ينصب بالأساس علي العقوبة والوعي الجماعي والقانون الجنائي، وباختصار علي رد الفعل الاجتماعي مع أنه يسلم بأن الجريمة تكاد تكون الظاهرة الوحيدة التي تنطوي بصفة لا تقبل الشك علي جميع أعراض الظاهرة السليمة، وذلك لأنها تبدو مرتبطة أشد الارتباط بشروط كل حياة اجتماعية فالقول بأن الجريمة مرض اجتماعي معناه التسليم بأن المرض ليس شيئاً عرضياً بل ينجم –علي العكس من ذلك في بعض الحالات –عن طبيعة البنية الأساسية للكائن الحي (دور كايم ، ١٩٨٨ ، ص ١٥٤) وتشير اللامعيارية إلى غياب القواعد والمعايير التي تحكم السلوك وينتج ذلك عن تركيب اجتماعي يؤدي إلى حالة من عدم النظام وانعدام القوانين، مما يجعل مفهوم السلوك يفتقر إلى القاعدة أو المعيار الذي يمكّن من التمييز بين السلوك السوي وغير السوي (عبدالرحمن ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٦٥).

وفي ظل انتشار اللامعيارية، تصاب القيم والأعراف والقوانين في المجتمع بالضعف والوهن، فتفتقد إلى القاعدة التي تستند إليها بسبب عدم القبول بها أو الإقتناع بجدواها وهذا يؤدي إلى شعور الفرد بالقلق والتوتر وانعزاله عن المجتمع. وفي المجتمعات التقليدية والريفية، يتحقق التضامن والوعي الاجتماعي من خلال وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمية (طلعت،

٢٠٠٨، ص ١٦٥)، أما في المجتمعات الحضرية الحديثة، فمن الصعب تحقيق اتفاق على القيم والمعتقدات، لذلك، لا بد من وضع قوانين لتنظيم التفاعلات بين الأفراد والجماعات. وفي هذه المرحلة قد يصل المجتمع إلى حالة من الفوضى وانعدام النظام والقواعد بسبب غياب الأطر المنظمة للسلوك.(عبدالرحمن ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٦٧).

١- يرتبط مفهوم اللامعيارية ارتباطا وثيقا بفكرة دوركايم حول الضمير الجماعي.
٢- يمثل الضمير الجماعي الأخلاق والمعايير والقيم المشتركة في المجتمع.
٣- كان الضمير الجماعي قويا في التضامن الميكانيكي، لكنه ضعف مع انتشار التضامن العضوي.
٤- عندما يضعف الضمير الجماعي يصبح الناس غامضين حول السلوك المناسب ويشعرون بعدم وجود معايير أو جذور.
٥- هذا الشعور بفقدان المعايير والمبادئ التوجيهية هو ما يعرف باللامعيارية.
٦- ترتبط اللامعيارية ارتباطا وثيقا بالتضامن العضوي وضعف الضمير الجماعي.
٧- اقترح دور كايم تعزيز دور الروابط المهنية لاستعادة الضمير الجماعي والتغلب على حالة اللامعيارية.

عوامل الانومي وتأثيرها على جرائم الاعتداءات الجسدية:

يمكن أن تؤدي عدة عوامل إلى اللامعيارية وانتشار جرائم التنمر، منها:

التفكك الأسري: انهيار الأسرة كوحدة اجتماعية مسؤولة عن تنشئة الأبناء وغرس القيم الأخلاقية لديهم (جلبي، ١٩٩٩، ص ٩٨) ؛ ضعف الروابط الاجتماعية: قلة التماسك والتضامن بين أفراد المجتمع وغياب المسؤولية الاجتماعية (حمد زايد، ٢٠١٠، ص١٣٥)؛ البطالة: تدفع الشباب إلى الجريمة نتيجة الشعور بالإحباط وفقدان الأمل في المستقبل؛ الفقر: يدفع إلى الجريمة من أجل الحصول على المال بالقوة والعنف؛ انتشار المخدرات والكحول: تقلل التحكم بالنفس وتؤدي إلى العنف؛ العنف الإعلامي: عرض مشاهد العنف بكثرة يؤدي إلى تقبله واعتباره سلوكا عاديا؛ غياب العقاب الرادع: عدم تطبيق القانون بحزم يشجع على انتشار جرائم الاعتداء.(الوريكات، ٢٠٠٨، ص ١٩٧).

هكذا وتجدر الإشارة إلى أن دوركيم – ومن نفس منظوره للظواهر باعتبارها قد تصبح مرضية أو سوية حسب وظيفتها في المجمع – تحدث أيضا عن ظاهرة تقسيم العمل بهذا المعنى فإن كان قد أشار إلى وظيفة عملية تقسيم العمل في المجتمعات الصناعية باعتبارها تدعم ما أسماه بالتضامن العضوي في المجتمع حيث يتم الاعتماد المتبادل بين المهن والتخصصات المتباينة، فإن هناك حالات يصبح فيها تقسيم العمل سببا في اللامعيارية في المجتمع وبالتالي مصدرا للانحراف:

وقد حدد دوركيم ثلاث صور انحرافية لتقسيم العمل هي:

١ - تقسيم العمل بالإكراه حيث لا يتم توزيع المهن بشكل يتناسب مع المواهب والذكاء.

٢ - تقسيم العمل الذي لا ينتج تضامنا كاملا لعدم كفاية النشاط الوظيفي لكل فرد وانعدام الإحساس بالمشاركة في مشروع جمعي.

٣ - تقسيم العمل الاغترابي والذي ينطوي على فقدان التكامل أو التوافق المتبادل بين الوظائف والذي يسود في حالات الأزمات الاقتصادية والصراع بين رأس المال والعمل(محمود عبدالرشيد، ٢٠١٤، ص١٨٨،١٨٩) وقد ذهب دوركايم إلي أن المجتمع لا يمكن قط أن يحقق الاجماع والانسجام التام حول المعايير والقيم التي تحكمه وتنظم أنشطة أفراده ومؤسساته ، وتبعا لذلك يري دوركايم أن الاِنحراف ضروري للمجتمع لأنه يقوم بمهمتين مختلفتين :

- الأولي أنه يؤدي وظيفة تكيفه ويلعب دورا محفزا علي الابتكار والابداع لأنه يطرح أفكارا وتحديات جديدة وبالتالي يفضي إلي تغير في المجتمع.
- أما الوظيفة الثانية للانحراف فإنه يسهم في وضع خط واضح يفصل بين ما هو سلوك "سئ" و "جيد" في المجتمع ، فالسلوك الإجرامي قد يثير استجابة جماعية تعزز تضامن الجماعة وتؤكد المعايير الاجتماعية (غدنز، ٢٠٠٥، ص٢٨٠)، ومن ثم فالجريمة في نظر دوركايم ليست شرا ينبغي التشاؤم منه دائما بل يُنظر إليها باعتبارها حدثا طبيعيا ضروريا لكل تطور اجتماعي، فوجود قسط ضئيل من الحرية الفردية أمر حتمي ولا مفر منه ولا يستغني عنه المجتمع من أجل الترقي، ومن البديهي أن تحاول إحدي الفئات الاستفادة من تلك الحرية لكي تقترف الجريمة (رشوان، ١٩٩٥، ص١٢٩)، وهو ما عبر عنه بوضوح دوركايم قائلا إن إدخال الجريمة ضمن الظواهر الاجتماعية

السليمة ليس معناه فحسب أننا نقول بأنها ظاهرة لا يمكن تلافيها، علي الرغم من أن وجودها يدعو إلي الأسف، وبأنها نتيجة ضرورية لطبيعة إنسانية شريرة لا سبيل إلي تقويمها، ولكن معني ذلك أيضاً أننا نؤكد من جهة أخري أن الجريمة عامل لابد منه لسلامة المجتمع ، وأنها جزء لا يتجزأ من كل مجتمع سليم، مع أنه يؤكد علي أن اعتبار الجريمة ظاهرة سليمة ليس بالضرورة أن المجرم كذلك سليم نفسياً واجتماعياً، ولا يترتب علي قولنا بأن الجريمة ظاهرة اجتماعية سليمة أننا نُعد المجرم شخصا طبيعي التركيب من الناحيتين النفسية والبيولوجية فإن كلا من هذين الأمرين مستقل عن الآخر. (دور كايم، ١٩٨٨ ، ص ١٥٤). ولقد أكد دوركايم أن مجتمعا بلا جريمة أو انحراف يعد أمرا مستحيلا، ففي مجتمع لم تعد ترتكب فيه أي أفعال إجرامية ، لابد أن يعني هذا أن المشاعر التي تخدشها هذه الأفعال الإجرامية قد توفرت في وعي كل أفراد المجتمع بلا استثناء ، وبدرجة متساوية لديهم جميعا. ويعرف "دوركايم" الجريمة بأنها كل فعل يخدش العواطف أو المشاعر الاجتماعية التي تمتاز بحساسية شديدة (في مجتمع ما) وإذ ما حدث أن مجتمع ما توافرت فيه قوة المشاعر إلي حد تلافي الأفعال الإجرامية فيه فإن الجريمة لن تختفي أيضا، ويوضح ذلك قائلا بأننا لو تصورنا مجتمعا من القديسين والأولياء وصل إلي درجة الكمال ، حيث لا تكون الجرائم المعروفة لدينا معروفة لدي أعضائه ، فإن هذا المجتمع الكامل سيبدأ بالنظر إلي الأخطاء التي تبدو لنا بسيطة، باعتبارها أفعال تثير اللعنة والاستياء، وإذا ما كان لهذا المجتمع عندئذ أن يحاكم ويعاقب فإنه سيعتبر مثل هذه الأخطاء التي تبدو لنا بسيطة جدا جرائم يعاقب هو مرتكبيها، ومن الواضح أن "دوركايم" هنا لا ينظر إلي جرائم محددة باعتبارها ستظل قائمة، فلا يمكن أن تفهم من قوله هذا أن جرائم القتل والسرقة بالإكراه مثلا جرائم طبيعية وستظل في المجتمع، وإنما المعني هنا هو أن كل مجتمع سيظل لديه أفعال معينة تختلف حسب الزمان والمكان، ولا يعني تأكيد "دوركايم" علي أن الظواهر الانحرافية والإجرامية ظواهر طبيعية في المجتمع أنه يمتدح المنحرف المجرم أو أنه ينظر إلي المنحرف أو المجرم باعتباره سوي، ذلك أن دوركايم كان حريصا علي التمييز بين هذه الظواهر في المجتمع كحقائق سوسيولوجية وبين الانحراف باعتباره نتيجة عوامل سيكولوجية داخل شخص ما (محمود عبدالرشيد ، ٢٠١٤ ، ص ١٧٢ :١٧٤)

فكأننا لو حاولنا وصف الاجتماعي الذي يراه "دوركايم" مفسرا لعملية الانحراف التي تمثل مشكلة اجتماعية هنا يمكن ان تتخذ منظورين.

١- إذا ركزنا علي النظام الاجتماعي أو المجتمع أو حتي أي كيان اجتماعي صغير فيه كالأسرة مثلا فإننا نصفه بأنه في حالة تفكك اجتماعي (social Disorganization) أو حالة افتقار إلي الشعور الجمعي (Lack Collective Sentiments)

٢- وإذا ركزنا علي الوضع الذي عليه كل عضو من أعضاء هذا المجتمع نصفه بأنه في حالة افتقاد المعايير (Normlessness) أو في حالة اغتراب (Anomie) أو عزلة (Alienation) (محمود عبدالرشيد ، ٢٠١٤ ، ص ، ١٨٣: ١٨٤).

وتحليلا لظاهرة التنمر من خلال نظرية "دوركايم" فإن ظاهرة التنمر تُعد ظاهرة طبيعية في المجتمع، وأكد دوركايم ان مجتمع بدون تنمر يعد أمرا مستحيلا ، ففي مجتمع لم تعد تُرتكب فيه سلوكيات التنمر، لابد أن يعني هذا أن المشاعر التي يخدشها سلوك التنمر قد توفرت في وعي كل أفراد المجتمع بلا استثناء وأيضا بدرجة متساوية لديهم جميعا، ومن خلال تعريف دوركايم للجريمة يُعّرف أيضا التنمر بأنه كل فعل يخدش العواطف أو المشاعر الاجتماعية التي تمتاز بحساسية شديدة (في مجتمع ما) وإذ ما حدث أن مجتمع ما توافرت فيه قوة المشاعر إلي حد تلافي أفعال التنمر فيه فإن التنمر لن يختفي أيضا. ولا ينظر دوركايم للتنمر بأنها جريمة محددة باعتبارها ستظل قائمة فلا يمكن ان تفهم من قوله هذا أن جرائم القتل والسرقة بالإكراه مثلا جرائم طبيعية وستظل في المجتمع وإنما المعني هنا هو أن كل مجتمع سيظل لديه سلوكيات التنمر باشكال مختلفة، وتختلف حسب الزمان والمكان، وتُعتبر افعال غير مقبولة وان كانت هناك جرائم تكاد تختفي كقطع الطرق فإن التنمر جريمة مستجدة في المجتمع وهو سلوك يجرمه المجتمع وتحاسب عليه المؤسسات القانونية، ولا يعني تأكيد "دوركايم" علي أن التنمر ظاهرة طبيعية في المجتمع أنه يمتدح المتنمر والضحية أو أنه ينظر إلي (المتنمر- الضحية) باعتبارهما أسوياء، إن دوركايم كان حريص علي التمييز بين ظاهرة التنمر في المجتمع كحقيقة سوسيولوجية وبين التنمر باعتباره نتيجة عوامل سيكولوجية داخل شخص ما.

نظرية الضبط الاجتماعي عند Hirschi:

لقد ذهب العلماء لتأكيد فكرة التركيز في دراساتهم لظاهرة الجريمة علي متغيرات يمكن قياسها إجرائياً، ومن هؤلاء العلماء فريق من الاجتماعيين اتخذوا من متغير الضبط الاجتماعي سبيلا لتفسير هذه الظاهرة، فأنصار هذه النظرية ينظرون للإجرام والجناح عموما علي أنه نتاج حالة "التحرر النسبي" من الارتباط بالقيم والمعتقدات الأخلاقية والتي تحكم السلوك والعلاقات أثناء التفاعل الاجتماعي بالمجتمع ليعيشوا حياة واحدة في ظل التزام كل أفراد المجتمع بهذه القواعد والأعراف . (غنو ، ٢٠١٧ ، ص ٣٥)، وتُعد نظرية الضبط الاجتماعي إحدي النظريات التي تسهم في تفسير سلوك العنف، كما أن هذه النظرية من بين النظريات السوسيولوجية التي تنظر الي العنف علي أنه استجابة للبناء الاجتماعي، ويري أصحاب هذه النظرية أن العنف غريزة إنسانية تعبر عن نفسها عندما يفشل المجتمع في وضع قيود محكمة علي أعضائه، ويري أصحاب هذه النظرية أن الضبط هو خط الدفاع بالنسبة للمجتمع يتمثل في معايير الجماعة التي لا تشجع العنف وتستنكره، فأعضاء المجتمع الذين لا يتم ضبط سلوكهم عن طريق الأسرة وغيرها من الجماعات الأولية، يتم ضبط سلوكهم عن طريق وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وعندما تفشل الضوابط الرسمية، يظهر سلوك العنف بين أعضاء المجتمع ، وتتضح أهم النقاط الأساسية لهذه النظرية في:

- التنشئة الاجتماعية من القواعد التنظيمية التي تحدد للأفراد المجالات المقبولة وغير المقبولة بين أنماط السلوك الاجتماعية.
- تعد التنشئة الاجتماعية أهم الأدوات التي يضعها المجتمع لتحقيق أهدافه الضبطية.
- عندما تصاب أدوات الضبط بالضعف يصبح سلوك الأفراد أقرب إلي الإنحراف منه إلي التوافق. (السويدي ، ٢٠٢٣ ، ص ٤١٣) وتعد نظرية الضبط الاجتماعي التي طرحها Hirschi من أحدث النظريات ، فقد طور نظريات الضبط الأخري، وطرح صورة أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالروابط الاجتماعية، اعتقد "هرتشي" أن السلوك يعكس درجات مختلفة من الأخلاقيات، فقد ذهب إلي أن قوة تمثل المعايير والوعي والرغبة في التوافق تدفع الأفراد نحو السلوك التقليدي التوافقي، ويرجع سبب الانحراف إلي ضعف الرابطة الاجتماعية والتي تتميز بوجود أربع عناصر هي: (مشري ، ٢٠١٧، ص ٢٨٧).

١- الالتصاق (التعلق) Attachment

وقد عرف التعلق بقوة الروابط بين الفرد والوالدين والأصدقاء والمدرسة والمدرسين (القحطاني ، ٢٠٢٠ ، ص ٣٢٠). وهو يعد من أهم عناصر الرابطة، فقوة الارتباط التي تربط الفرد بالآخرين مثل (الأبوين – والأصدقاء) أو المؤسسات (مثل المدرسة والنادي) يمكن أن تمنع وقوع الانحراف.

٢- الاندماج Involvement

ويعني الاندماج درجة الفاعلية، والوقت والطاقة المتاحة للسلوك التقليدي، وغير التقليدي، فالأفراد الذين يشغلهم أداء الأنشطة التقليدية فإنهم ببساطة ليس لديهم وقتاً لممارسة السلوك المنحرف، نظراً لأن الفرد حينئذ يصبح مرتبطاً بمواعيد محددة لا يمكن له أن يخلفها، فهو لديه دائماً جدول بأعمال مختلفة في توقيتات محددة، لذلك نادراً ما تتاح له الفرصة أو يسمح له وقته بممارسة السلوك المنحرف، ومن هنا فإن مثل هذا الشخص ليس لديه مجرد الفرصة في التفكير في السلوك المنحرف. هذا فضلاً عن أن اندماج الفرد في الأنشطة التقليدية المشروعة يدعم وينمي الجانب السوي من شخصيته، وهنا تلعب وسائل الترفيه المشروعة دوراً هاماً في الحد من الانحراف كما أن الاندماج في العملية الدراسية يقضي علي ظاهرة الهروب من المدرسة او الجامعة.

٣- الالتزام Commitment

يعد الخوف من أهم العوامل التي تكبح رغبة الكثيرين في خرق القانون، وهناك القليلون الذين ينكرون أن طاعة الناس للقانون في بعض المواقف ترجع إلي مجرد خوفهم من النتائج. ويطلق علي هذا الجانب العقلي من الامتثال الالتزام، ولكن ماذا نعني بقولنا عن شخص ما أنه يلتزم بالامتثال للقانون؟ عبر "هيوارد بيكر" عن ذلك بقوله:

أ. عندما يتخذ الفرد قراراً، فإنه يكون في وضع يرتبط بخط معين من السلوك له نتائج ترتبط باهتمامات وأنشطة أخري ليست مرتبطة بالضرورة بهذا الخط من السلوك.
ب. يتخذ الفرد هذا الوضع لنفسه بناء علي تصرفاته السابقة.
ت. الفرد الملتزم لا بد وأن يكون علي معرفة بهذه الاهتمامات، كما يجب عليه أن يدرك أن القرار الذي سيتخذه في هذه الحالة سوف يكون له آثار أخري تتعداه.

وهذا فإن الفرد يستثمر وقته وجهده بنفسه في نشاط أو فعل معين، فهو علي سبيل المثال يسعي إلي تلقي قدر من تعليم معين أو العمل بالتجارة أو السعي لاكتساب شهرة في الأعمال الخيرية، وبالتالي فعندما يفكر في السلوك المنحرف، فإنه يضع في اعتباره ما قد يعود عليه من هذا السلوك المنحرف، والمخاطر المترتبة علي ذلك، والمتعلقة باحتمال فقدانه لما قد يحصل عليه من فائدة أو عائد من ممارسة السلوك السوي.

وعلي حين يعد الارتباط بالآخرين هو المقابل الاجتماعي للأنا الأعلي، فإن الالتزام هو مقابل الرأي العام، وبصفة عامة فإنه طبقاً لنظرية الضبط الاجتماعي، فإنه من المفترض أن الفرد يتخذ قراره بارتكاب السلوك المنحرف بعد تفكير عقلي، وبقول آخر بعد حساب تكاليف ذلك السلوك والآثار المترتبة عليه.

٤- العقيدة Belief

يعكس هذا العنصر النظر إلي قوانين المجتمع علي أنها عادلة بمعني أن الشخص يجب عليه أن يحترم قواعد ومعايير المجتمع، ويشعر بالتزام أخلاقي نحو طاعة هذه القوانين.

وهكذا طبقاً لنظرية الضبط الاجتماعي، طرح هيرشي صورة اكثر وضوحاً فيما يتعلق بالروابط الاجتماعية فبدلاً من النظر إلي الأفراد علي أنهم متنمرين أو متوافقين، أعتقد هيرشي تماماً أن سلوك التنمر يعكس درجات مختلفة من الأخلاقيات، فقد ذهب هيرشي إلي أن قوة تمثل المعايير والوعي والرغبة في التوافق تدفع الأفراد نحو ممارسة سلوك التنمر وعلي أي حال فإنه أرجع سلوك التنمر إلي ضعف روابط المجتمع وأنهيارها. (إيناس محجوب ، ٢٠١٥ ، ص ١٨٩: ١٩١)

وهكذا نجد أن **هذه النظرية فسرت سلوك التنمر في ضوء أربعة عناصر (الارتباط Attachment) حيث أن كلما كانت قوة الارتباط بين الفرد بأسرته أو أصدقائه قوية فذلك يمنع وقوع الفرد في سلوك التنمر، (الاندماج Involvement) وهنا يعني أن الاندماج والانشغال بالأنشطة ووسائل الترفيه والاهتمام بتطوير الذات أي أن انشغال وقت فراغه كل هذا له دوراً هاماً في الحد من ممارسة سلوك التنمر، (الالتزام Commitment).**

نظرية التعلم الاجتماعي:

يُعد باندورا وولتز (bandora , walters) وباترسون (patterson) وغيرهم من الباحثين والمهتمين في السلوك الإنساني مؤسسي هذه النظرية، تقول النظرية إن أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية تلعب دوراً مهماً في تعلم الأفراد الأساليب السلوكية التي يتمكنون عن طريقها من تحقيق أهدافهم، وأن السلوك مُتعلَم ويترسخ بالتعزيز، وهو مكتسب من خلال التقليد والمحاكاة والملاحظة والمشاهدة، وبالتالي يتداعم كلما لقي التعزيز أو المكافأة، وقد يكون التنمر فيزيقياً أو لفظياً، بقصد إلحاق الأذى أو التدمير، حيث أن الفرد يلاحظ السلوك ويقوم بتقليده وتزيد احتمالية الممارسة عندما تتوفر الظروف ذاتها التي لاحظ فيها السلوك، ولكن تستطيع الأسرة القيام برد فعل عكسي، وعدم تعزيز السلوك غير المرغوب به، فإذا عوقب الطفل بسبب قيامه بالعدوان علي الآخرين سواء زملائه بالصف، أو أقرانه في البيئة التي يعيش فيها، فهذا السلوك سوف يندثر ويختفي، وخاصة عندما تكون نتائجه سلبية عليه كفرد، أما إذا كوفئ علي سلوكه ولاقي التشجيع المناسب سيزداد هذا السلوك ويتطور في المستقبل وقد يصل به إلي مداخل الجريمة (دلالة ، ٢٠٢١ ، ص ٢٧٦). حيث يدرج مفهوم نموذج التعلم بالملاحظة ضمن حقل سوسيولوجيا التربية ويقوم علي افتراض مفاده أن الإنسان ككائن اجتماعي، يتأثر باتجاهات الآخرين ومشاعرهم وتصرفاتهم وسلوكهم، أي أن باستطاعته التعلم منهم عن طريق ملاحظة استجاباتهم وتقليدها وإمكانية التأثر بالثواب والعقاب علي نحو تبادلي، وهذا ما يعطي التعليم طابعاً تربوياً لأن التعلم لا يتم في فراغ بل في محيط اجتماعي، فسلوك العدوان هو صورة عن النماذج التي شاهدها الفرد في المجتمع (خاصة الأسرة) ومنها قلده، وردة فعل المجتمع هو الذي يعزز أو يطفئ هذا السلوك، وعليه فالسلوك الإجرامي والعدائي إنما هو سلوك مكتسب عن طريق التعلم ومن خلال التفاعل الاجتماعي وهو يتم بنفس الطريقة التي يتعلم بها الناس أي نمط آخر من أنماط السلوك الاجتماعي. فسلوك العنف يتم تعلمه عن طريق التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات المختلفة للتنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق (مغار ، ٢٠١٥ ، ص٥١٩). وتري النظرية أن الإنسان يستطيع اكتساب المعلومات والمشاعر بواسطة عمليات الارتباط والاقتران بين موضوع ما، وبين الشحنة الوجدانية المصاحبة، حيث تركز هذه النظرية علي أهمية التفاعل الاجتماعي والمعايير الاجتماعية والسياق والظروف الاجتماعية في حدوث التعلم، وقد ثبت للكثير من الناس أن الأنماط السلوكية والاجتماعية وغيرها يتم اكتسابها من

خلال المحاكاة والتعلم بالملاحظة، وكما قال "أرسطو" أن التقليد يُزرع في الإنسان منذ الطفولة وأحد الاختلافات بين الناس والحيوانات الأخري يتمثل في أنه أكثر الكائنات الحية محاكاة، ومن خلال المحاكاة يتعلم أول دروسه.

المسلمات والفرضيات التي تقوم عليها النظرية وأهمها:

- أن المثيرات الخارجية تؤثر في السلوك من خلال تدخل العمليات المعرفية.
- تؤكد نظرية التعلم الاجتماعي علي التفاعل الحتمي المتبادل المستمر للسلوك والمعرفة والتأثيرات البيئية.
- تلعب المعرفة دوراً رئيسياً في التعلم الاجتماعي القائم علي الملاحظة.
- معظم سلوك البشر مُتعلَم من خلال الملاحظة سواء بالصدفة أو بالقصد. (رجب، ٢٠٢١، ص ٥١٤)

كما ركزت هذه النظرية علي دور المجتمع في تشكيل السلوك الاجتماعي عبر النمذجة وتقليد سلوك الآخرين، استفاد أنصار نظرية التعلم الاجتماعي من دراسات الاشتراط الكلاسيكي والاشتراط الإجرائي التي اهتمت بالعوامل الخارجية كعوامل تتحكم في السلوك، كما استفادوا من جهود أصحاب النظريات المعرفية الذين يركزون علي الأحداث الداخلية (المعرفة ، العمليات العقلية) وخرجوا بوجهات تكاملية، إذ ينظر للتعلم أنه يحدث نتيجة التفاعلات المتبادلة بين كل من البيئتين الداخلية والخارجية للإنسان، وهذا ما يسمي بالتفاعلات المتبادلة بين كل من البيئتين الداخلية والخارجية للإنسان، وهذا ما يسمي بالتفاعل الحتمي المتبادل المستمر للسلوك والمعرفة (العمليات العقلية)، والأحداث أو التأثيرات البيئية، إذ تؤكد هذه النظرية أن السلوك الإنساني ومحدداته الشخصية والبيئية تشكل نظاما متشابكا من التأثيرات المتبادلة والمتفاعلة، ولا يمكن إعطاء أي من هذه المحددات الرئيسية الثلاثة أية مكانة متميزة علي حساب المحددين الآخرين، فالأفراد ليسو مستجيبين سلبيين للمثيرات الخارجية فقط، بل هم قادرين علي التفكير والإبداع، وتوظيف عملياتهم المعرفية لمعالجة الأحداث، تري هذه النظرية أن العمليات العقلية تؤدي دوراً رئيسا في التعلم الاجتماعي القائم علي الملاحظة وتأخذ العمليات العقلية شكل تمثيل الرموز للأفكار، والصور الذهنية، وهي تتحكم في سلوك الفرد وتفاعله مع البيئة كما تكون محكومة بهما، كما تري أن الآثار التي تتبع السلوك من أشكال التعزيز أو أشكال العقاب تعمل كمحددات للسلوك، فيمكن للفرد تعلم سلوك ما من خلال ملاحظة نتائجه الي الآخرين، فإذا كانت النتائج

مرغوبة، فإن الفرد سيكرر مثل هذا السلوك، ويؤكد باندورا علي أن الأنماط الجديدة من السلوك يمكن أن تكتسب عن طريق ملاحظة سلوكيات الآخرين ومن النتائج المترتبة عليها، حتي في غياب التعزيز الخارجي، وهو التعلم بالملاحظة أو التعلم بالنمذجة (تقليد النموذج) أو (الاقتداء بالنموذج) أكثر من التعزيز المباشر ولعل هذه الخاصية تشكل أهم ملامح نظرية باندورا للتعلم الاجرامي (السويدي، ٢٠٢٣، ص ٤١٣: ٤١٤)، أن الأنسان كائن اجتماعي يعيش ضمن مجموعات من الأفراد يتفاعل معها ويؤثر ويتأثر فيها، وبذلك فهو يلاحظ سلوكيات وعادات واتجاهات الأفراد الآخرين ويعمل علي تعلمها من خلال الملاحظة والتقليد فوفقاً لهذه النظرية فإن الأفراد يستطيعون تعلم العديد من الأنماط السلوكية لمجرد ملاحظة سلوك الآخرين، حيث يعتبر هؤلاء الآخرين بمثابة نماذج يتم الاقتداء بسلوكياتهم.

- تتأثر عملية النمذجة أو التعلم بالملاحظة أو الأقتداء بالنموذج بعدة عوامل بعضها يرجع إلي الفرد الملاحظ وبعضها يرجع إلي النموذج الملاحظ.
- تقترح هذه النظرية أن غالبية الأنشطة الإنسانية يتم تعلمها علي نحو بديلي من خلال ملاحظة أنشطة النماذج ومحاكاتها.
- وتري هذه النظرية أن هناك عمليات معرفية معينة تتوسط بين الملاحظة للأنماط السلوكية التي تؤديها النماذج وتنفيذها من قبل الشخص الملاحظ، ومثل هذه الأنماط ربما لا تظهر علي نحو مباشر، ولكن تستقر في البناء المعرفي للفرد بحيث يصار إلي تنفيذها في الوقت المناسب، وهذا ما يشير إلي مفهوم التعلم الكامن.
- يتضمن التعلم بالملاحظة جانبا انتقائيا، إذ ليس بالضرورة ان عمليات التعرض الي الأنماط السلوكية التي تعرضها النماذج يعني تقليدها، وانطلاقا من هذه القضية، فالأفراد عندما يشاهدون سلوكيات النماذج، فأن بعضهم يتعلم جوانب مختلفة من جوانب سلوك ذلك النموذج، ولا يقتصر الجانب الانتقائي علي عمليات التعلم فحسب وإنما يعكس أيضاً علي عملية الأداء لمثل هذه الجوانب السلوكية ، فقد يعمل الأشخاص علي إعادة صياغة تلك الأنماط السلوكية علي نحو معين، أو ربما يلجؤون إلي تنفيذ جوانب منها علي نحو انتقائي.(فرهود، ٢٠٢٤، ص ٤٦)

ومن خلال نظرية التعلم الاجتماعي، وتحليلاً لظاهرة التنمر نجدها تركز بصورة مباشرة علي السلوك لانها تركز علي الفرد ، فنظرية التعلم تعد محاولة مباشرة لتفسير كيف ينخرط

الافراد في ارتكاب سلوك التنمر فتوضح لنا اسباب حدوث التنمر، فسلوك التنمر سواء كان سلوكاً (منحرفاً) أو (سوياً) من المتوقع أن يستمر وذلك إذا لقي تدعيم البيئة الاجتماعية، فالتدعيم يعد مصدره الاساسي هو المصدر البيولوجي، وهو يعتمد علي مركز اللذة والألم في المخ، أي أنه سلوك التنمر يستمر مع الشعور باللذة والاستمتاع من ممارسته لسلوك التنمر، فسلوك التنمر يوجد في مجموعة العمليات العقلانية وفي الثقافات الخاصة في المجتمع.

ومن خلال المقولات الاساسية للنظرية يمكن تفسير سلوك التنمر على النحو التالى:

١- ينتظم سلوك التنمر في المجتمع وذلك حول البحث عن الشعور باللذة والاستمتاع وتجنب الآلم وذلك من خلال ممارسته لسلوك التنمر.

٢- يتضمن سلوك التنمر مفهومين هما التدعيم والعقاب للمتنمر، ويزيد التدعيم من خلال تكرار سلوك التنمر بينما يقل من خلال تكراره.

٣- يتم تعلم سلوك التنمر من خلال التدعيم المادي والاجتماعي مثل أي سلوك آخر ويعد عملية تعلم سلوك التنمر نتاجاً لخبرات وتجارب الماضي مثل تجارب الحاضر، ولهذا فإن الأفراد لديهم مجموعة مختلفة من سلوكيات التنمر المتعلمة وأيضاً النتائج المتوقعة من خلال ذلك التعلم.

٤- تمارس التدعيمات الاجتماعية دورها كعوامل في تعلم سلوك التنمر وفي تحديد المبررات التي يتم في ضوئها النظر إلي سلوك التنمر باعتباره جيداً (سوياً) أو سيئاً (منحرفاً) أي أنه سلوك مرغوباً أو غير مرغوب، كما تطرح البيئة الاجتماعية أيضاً نماذج مختلفة لسلوك التنمر يمكن تقليدها.

٥- إن المبررات الاجتماعية والتي يتم تعلمها بنفس الطريقة التي يتم من خلالها أي سلوك آخر، تعد تلميحات أو أشارات إلي ما إذا كان سلوك التنمر سوف يتم تدعيمه أو لا.

٦- تساعد المبررات في تعلم سلوك التنمر باعتبارها اشارات مباشرة بأن المكافأة آتيه أو علي أنها عملية عقلانية تُستخدم لتجنب العقاب المرتبط والمترتب علي ارتكاب التنمر.

٧- سلوك التنمر هو ذلك السلوك الذي يتم تدعيمه بصورة متباينة من خلال المبررات الاجتماعية والمكافأت المادية في بيئة الثقافة الخاصة بالفرد.

٨- غالباً ما يقدم المتنمر بنفسه التدعيم المالي وبالتالي يستمر سلوك التنمر من خلال ما يقدمه المتنمر من مكافأت.

من خلال عرض بعض النظريات التي تفسر سلوك التنمر وهي (الارتباط الفارقي، الإطار النظري لتفسير الانحراف، الضبط الجتماعي، التعلم الاجتماعي) يتضح تنوع التوجهات النظرية التي تناولت سلوك التنمر، نتيجة لاختلاف المداخل في تناول أبعاده المتعددة، وقد قدمت العديد من النظريات تفسيرات متنوعة للعوامل المؤثرة في سلوك التنمر، حيث سعت معظمها إلى تفسيره استنادًا إلى مجموعة من المحددات النفسية والاجتماعية والبيولوجية، ويرتبط هذا التنوع في التفسير بطبيعة السلوك الإنساني المتداخلة، كونه نتاجًا لتداخلات فسيولوجية ونفسية واجتماعية، تتشكل تحت تأثير الظروف الحياتية والخبرات الشخصية للفرد.

وترى الباحثة أن سلوك التنمر يمثل ظاهرة متعددة الأبعاد، متشابكة الأسباب، ولا يمكن تفسيرها من خلال منظور واحد أو إطار نظري منفرد، بل يستدعي عرضاً شاملًا يتناول جميع الجوانب ذات الصلة، للوصول إلى تفسير علمي أكثر دقة، ورغم أن كل نظرية من النظريات السابقة تنطلق من منظورها الخاص، إلا أن مجمل هذه التفسيرات تشكّل رؤية تكاملية تُسهم في توضيح السلوك الإنساني عمومًا، وسلوك التنمر بشكل خاص.

وفي هذا السياق، تشير الباحثة إلى عدد من أوجه الشبه بين النظريات التي تناولت سلوك التنمر، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- أن سلوك التنمر لا يصدر عن دافع واحد ثابت، بل تتبع دوافعه من عوامل متباينة تختلف باختلاف الأفراد.
- يُنظر إلى سلوك التنمر بوصفه مجموعة من الأفعال غير المقبولة اجتماعيًا.
- تمتلك جميع الأفراد استعدادًا كامنًا لممارسة هذا السلوك، إلا أن درجة ظهوره تتفاوت من شخص لآخر تبعًا لتأثير مجموعة من العوامل الداخلية (كالبنية النفسية) والخارجية (كالبيئة المحيطة).
- تُعد العوامل الاجتماعية من المحددات الأساسية في ظهور سلوك التنمر واستمراره.
- يتمتع الفرد المتنمر بقدر من السيطرة والاختيار الواعي في تبني هذا السلوك أو الاستمرار فيه.
- تلعب التنشئة الاجتماعية منذ الطفولة دورًا محوريًا في تشكيل الاتجاه نحو سلوك التنمر أو تجنبه.

أوجه الاختلاف بين النظريات في تفسير سلوك التنمر:

- تُرجع نظرية الارتباط الفارقي سلوك التنمّر إلى كونه سلوكًا مكتسبًا من خلال التعلم الاجتماعي، وليس موروثًا بيولوجيًا، ويحدث هذا الاكتساب عبر التفاعل الاجتماعي، سواء من خلال التعامل مع أفراد يمارسون التنمر أو في إطار جماعات ترتبط بعلاقات شخصية وثيقة، كالأقارب والأصدقاء، حيث يتم نقل هذا السلوك عبر اتصالات قائمة على المودة والثقة.
- في المقابل، ترى نظرية الإطار النظري لتفسير الانحراف أن التنمر ظاهرة طبيعية داخل البناء الاجتماعي، وله وظائف إيجابية في توازن النظام المجتمعي، إذ يعتبر دوركايم أن وجود مجتمع يخلو تمامًا من مظاهر التنمر أمر غير ممكن.
- أما نظرية الضبط الاجتماعي، فتركز على الدور الإرادي للفرد، حيث يُتخذ قرار ممارسة سلوك التنمر بعد عملية عقلية من التقدير والحساب لتكلفته ونتائجه المحتملة، وتشير هذه النظرية إلى أن الانشغال بالأهداف أو الوقت يقلل من احتمالية الانخراط في سلوك التنمر، ما يعني أن الضبط الذاتي عامل رئيسي في منعه.
- في حين تُرجع نظرية التعلم الاجتماعي سلوك التنمر إلى عوامل بيئية مكتسبة، وعلى وجه الخصوص، إلى آلية التعلم بالملاحظة. فالفرد يتعلم هذا السلوك من خلال مشاهدة نماذج تنمر في البيئة المحيطه به، وخاصة إذا كان هذا السلوك مدعومًا بالتعزيز والتبرير، كما تؤكد النظرية أن مكافأة الفرد على سلوك التنمر أو حصوله على دعم اجتماعي يجعله أكثر عرضة لتكرار السلوك وتطويره، بما قد يقوده لاحقًا إلى سلوكيات إجرامية.

الخلاصة والاستنتاجات:

- يعد التنمر سلوكاً مكتسباً، حيث يتعلمه الفرد من البيئة المحيطة به.
- تتنوع دوافع سلوك التنمر وميوله من شخص إلي آخر تبعاً لاختلاف العوامل الفردية.
- تؤثر العوامل الاجتماعية بشكل مباشر في ممارسة سلوك التنمر داخل المجتمع.
- يزداد انتشار ظاهرة التنمر نتيجة التفاعل المستمر والاختلاط بأفراد يمارسون هذا السلوك.

- يرتبط سلوك التنمر بعوامل سيكولوجية داخلية لدي الفرد تؤثر في تبنيه لهذا النمط السلوكي.
- عندما يتلقي الفرد تشجيعاً علي ممارسة التنمر دون التعرض لأي عقاب، فإن ذلك يسهم في تعزيز وانتشار هذا السلوك داخل المجتمع.
- حين يكرس الفرد وقته وجهده لتحقيق أهدافه العلمية والعملية وممارسة هواياته، يكون بعيداً عن ممارسة سلوك التنمر.
- إذا أدرك الفرد خطورة وعواقب سلوك التنمر علي حياته الشخصية والاجتماعية، فإنه سيمتنع عن ممارسته مستقبلاً.
- بعض الأفراد يشعرون بالمتعة واللذة أثناء ممارسة التنمر، مما يدفعهم إلي الاستمرار والتمادي فيه داخل المجتمع.

المقترحات:

- عدم التفاعل مع جماعات تمارس سلوك التنمر والتفاعل مع جماعات تمارس انشطة وسلوكيات ايجابية لكي تساعدهم علي الانشغال عن ممارسة سلوك التنمر.
- الانضمام والتفاعل مع جماعات محبذة لإصدار وتفعيل قانون التنمر.
- التوسع مستقبلا في الدراسات الاجتماعية حول ظاهرة التنمر.
- ضرورة وجود قوة ارتباط بين الاسرة وابنائها، فقوة الارتباط تمنع وقوع الأبناء في ممارسة سلوك التنمر.
- ضرورة ادراك المتنمر بالعواقب التى ستقع عليه بعد ممارسة هذا السلوك.
- أهمية الادراك أن سلوك التنمر ليس له مبررات.
- الاهتمام بالظاهرة من خلال التوسع بالأبحاث المستقبلية.
- توعية أفراد المجتمع بخطورة مشكلة التنمر وتداعياتها فيما بعد في المجتمع.
- توفير فرص عمل للأفراد وانشغالهم بأنشطة مختلفة أي شغل وقت فراغهم وذلك لأن وجود فراغ قد يساعد في انتشار التنمر.

المراجع

أولا: المراجع العربية

١- ابو زيد، أحمد محمد جاد الرب (٢٠١٤): فاعلية التدريب التوكيدي علي تنمية قدرة ضحايا التنمر ذوي صعوبات التعلم علي مقاومة سلوك التنمر، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر.

٢- إسماعيل، هالة خيري سناري (٢٠١٠): فعالية العلاج بالقراءة في خفض التنمر المدرسي لدي الأطفال، المجلة المصرية للدراسات النفسية، الجمعية المصرية للدراسات النفسية.

٣- أميطوش، موسي، وآخرون (٢٠٢٠): دور مستشار التوجيه والإرشاد المدرسي في التقليل من حدة التنمر المدرسي، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي.

٤- جلبي، على عبد الرازق (١٩٩٩): الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٥- جمال معتوق (٢٠١٤): مدخل إلي علم الاجتماع الجنائي اهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

٦- الخبيزي، بدر عدنان (٢٠٢٠): التنمر وآثاره كظاهرة إجرامية في المجتمع الكويتي، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية.

٧- خليل، محمد (٢٠١٨): فعالية الإرشاد التكاملي في تحسين مستوي المساندة الاجتماعية لدي تلاميذ المرحلة الابتدائية بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم التربوية والنفسية.

٨- دلالة، ميرنا أحمد (٢٠٢١): التنمر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، دراسة سوسيولوجية ميدانية في جامعة دمشق، قسم علم الاجتماع أنموذجا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية.

٩- دهشان، يحي إبراهيم (٢٠٢٤): السياسة الجنائية المعاصرة في مواجهة جريمة التنمر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.

١٠-دوركايم ايميل (١٩٨٨): قواعد المنهج في علم الاجتماع ترجمة محمود قاسم، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية.
١١-رجب، سها عيد (٢٠٢١): أساليب التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالتنمر الإلكتروني، دراسة تطبيقية علي عينة من طلاب جامعة حلوان، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس.
١٢-السويدي، شريف محمد (٢٠٢٣): أسباب وأشكال التنمر المدرسي، دراسة ميدانية علي طلاب مدرسة العروبة الثانوية للبنين، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة دمشق..
١٣-شحاته، إيناس محجوب (٢٠١٥): علم اجتماع الجريمة، كتاب غير منشور، كلية الآداب، جامعة المنيا.
١٤-طلعت مصطفى السروجي، الشباب وظاهرة الأنومي، قراءة في صراع الهوية القومية العالمية، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد الثالث، جامعة الفيوم.
١٥-عبد الرحمن، عبد اللّٰه محمد (٢٠٠٢): النظرية في علم الاجتماع النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
١٦-عبد الرحمن، عبد اللّه محمد (٢٠٠٢): النظرية في علم الاجتماع النظرية الكلاسيكية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية
١٧-عبدالرشيد، محمود(٢٠١٤): النظرية الكلاسيكية وتفسير السلوك الإنساني، كتاب غير منشور، كلية الآداب، جامعة المنيا.
١٨-عبدالله، ياسر حسين، وآخرون (٢٠٢٣): التنمر الإلكتروني وأثره علي المراهقين، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد٤، عدد٢٣.
١٩-عبيب، غنية (٢٠٢٢): ظاهرة التنمر في ضوء المقاربات النظرية المفسرة لها نحو قراءة تحليلية تكاملية، مجلة البحوث التربوية والتعليمية، جامعة الجزائر.
٢٠-عمارة، إسلام عبدالحفيظ (٢٠١٧): التنمر التقليدي والإلكتروني بين طلاب التعلم ما قبل الجامعي، دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب.
٢١-عمر، أحمد مختار (٢٠٠٨): معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب.

٢٢- غدنز تنتوني (٢٠٠٥): علم الاجتماع ترجمة فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٢٣- غريب، ندا نصر الدين خليل محمد، وآخرون (٢٠١٨): العلاقة بين التنمر المدرسي لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية وبعض خصائص الشخصية والعلاقات الأسرية، مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات للآداب والعلوم والتربوية، جامعة عين شمس.
٢٤- غنو، أمال (٢٠١٧): الجريمة والضبط الاجتماعي، مقارنة مفاهيمية نظرية، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز جيل البحث العلمي.
٢٥- فرهود، خولة فرهود عبدالعزيز (٢٠٢٤): العوامل الاجتماعية المرتبطة بالتنمر، دراسة ميدانية علي عينة من طالبات التعليم العام بمدينة الرياض، مجلة الدراسات الاجتماعية السعودية، الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود.
٢٦- القحطاني، سارة بنت زيد (٢٠٢٠): نظرية الضبط الاجتماعي وجنوح الأحداث في المدارس الحكومية المتوسطة والثانوية بمدينة الرياض، دراسة ميدانية، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين.
٢٧- القطاوي، سحر منصور أحمد (٢٠١٧): التنمر المدرسي في ضوء بعض المتغيرات الديمغرافية، دراسة سيكومترية، إكلينيكية، مجلة دراسات عربية، رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية.
٢٨- قطب، رغداء بنت سعود عبدالعزيز (٢٠٢٢): التنمر الإلكتروني المفهوم والدوافع من وجهة نظر المرأة السعودية، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب.
٢٩- المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية (٢٠٢٠): السلوك التوكيدي وعلاقته بالتنمر لدي طلاب المرحلة الإبتدائية، المجلد الرابع العدد ١٤، كلية التربية جامعة الزقازيق
٣٠- محمد الجوهري (١٩٩٩): السلوك الإجرامي النظريات، دار المعرفة الجامعية.
٣١- محمد، أسماعيل عبدالمنعم أمين (٢٠٢٢): فاعلية برنامج قائم علي استراتيجيات التفكير الإيجابي في تحسين التنظيم الانفعالي لدي المراهقين ضحايا التنمر، مجلة الدراسات النفسية المعاصرة، ، كلية الآداب، جامعة بني سويف.
٣٢- مشري، زبيدة، وآخرون (٢٠١٧): النماذج النظرية المفسرة للضبط الاجتماعي، مجلة آفاق للعلوم، جامعة زيان عاشور الجلفة.

٣٣- مغار، عبدالوهاب (٢٠١٥): التنمر الوظيفي مقاربة نظرية، مجلة العلوم الإنسانية، ، مجلد عدد ٤٣، جامعة منتوري قسنطينة.

٣٤-الوريكات، عايد عواد (٢٠٠٨): نظريات علم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- Byongook Moon, Hye-Won Hwang, and other (2011): Causes of School, Bullying: Empirical, Test of A General Theory of Crime, Differential Association Theory, and General Strain Theory, Crime& Delinquency.

2- Jason A. Dobrow (2016): Differential Association Theory, The Encyclopedia of Crime and Punishment, First edition. edited by Wesley G Jennings , ٢٠١٦©JohnWiley&Sons,Inc.Published2016byJohnWiley&Sons,Inc, DOI:10.1002/9781118519639.wbecpx01

3- JOHN H. Boman, IV (2013): The Intersection of Friendships, Networks, and Crime: A Developmental Extension and Test of Sutherland 's Differential Association THEORY, A DISSERTATION PRESENTED TO THE GRADUATE SCHOOL, OF THE UNIVERSITY OF FLORIDA IN PARTIAL FULFILLMENT.

4- Kristopher Ryan Proctor (2010): Social Learning, Social Control, and Strain Theories, A Formalization of Micro-level Criminological Theories, A Dissertation submitted in partial satisfaction of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in Sociology, UNIVERSITY OF CALIFORNIA RIVERSIDE.

5- Quinton Thomas Alexander (2018): Who Am I? Criminal Social Identity as a Mediator in the Relationship between Criminal Peers and Criminal Attitudes within a Sample of Probationers/Parolees, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Science in Sociology: Portland State University.

6- Newman, J, B (2010): Teacher Interventions in Bullying Situations, Perceptions of Middle School Students and Teachers, A Dissertation of Doctor of Philosophy, University of Washington .

7- Debra J. Peller & Wendy Craig (2000): Making a Difference in Bullying, La Marsh Centre for Research on Violence and Conflict Resolution, York University, pepler@yorku.ca, Wendy Craig Department of Psychology Queen's University craigw@psyc.queensu.ca.

8- Tracy Vaillancourt, Debra Peller, Ann Farrell (2021): Bullying in Childhood and Adolescence, A Literature Review for the HWDSB Safe Schools: Bullying Prevention and Intervention Review Pane